

تحديات العولمة المحاسبية في الجزائر Challenges of accounting globalization in Algeria

سارة حدة بودريالة^{1*} ، فاطمة الزهراء سكر²

¹ جامعة عمار ثليجي - الأغواط (الجزائر)

² جامعة الجزائر3 - دالي إبراهيم (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2020/03/15 ؛ تاريخ المراجعة : 2020/03/25 ؛ تاريخ القبول : 2020/04/10

ملخص : تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على ظاهرة العولمة المحاسبية وأهم العوامل التي دفعت إلى التوجه نحوها بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، والتي تأثرت بالعولمة المحاسبية، فكان نتاج ذلك إصدار النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال تقديم ماهية العولمة المحاسبية، وأهم انعكاسات المنظمات الدولية الاقتصادية والمحاسبية على عولمة المحاسبة، ثم أهم تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر باعتباره يندرج ضمن سياق العولمة المحاسبية، وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم مرور حوالي عشر سنوات من التطبيق إلا أنه لم يخل من الصعوبات في التطبيق والممارسة نظرا لخصائص البيئة الجزائرية والتي ما تزال عاجزة عن توفير المناخ الملائم لتطبيق معايير المحاسبة الدولية بحذافيرها.

الكلمات المفتاح : العولمة؛ العولمة المحاسبية؛ معايير المحاسبة الدولية؛ النظام المحاسبي المالي.

تصنيف JEL : M41 .

Abstract: This paper aims to shed light on the phenomena of accounting globalization and the most important factors that led to it in general, and in Algeria in particular because it has been influenced by accounting globalization, the result was the issuance of a financial accounting system that complies with international accounting standards. To achieve this goal, the study relied on the descriptive approach, by providing definitions of globalization accounting, the most important implications of international economic and accounting organizations on accounting globalization. Then, the most important challenges of applying the financial accounting system in Algeria as it falls within the context of accounting globalization. The study concluded that despite the passage to the financial accounting system of about ten years of application, it has many difficulties in application and practice due to the characteristics of the Algerian environment, which is still unable to provide an appropriate climate for the application of international accounting standards.

Keywords: Globalization; accounting globalization; international accounting standards; financial accounting system (SCF).

Jel Classification Codes: M41.

* Corresponding author, e-mail: boderbala_sarah2@yahoo.fr

I- تمهيد

يعيش العالم بأسره في عصر يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية مع مطلع كل يوم في ظل معطيات العولمة. فالعولمة ترتبط بعدد من القضايا الثقافية والاجتماعية والسياسية، وكذا الاقتصادية أو ما يرتبط بدنيا الأعمال والتجارة، وقد ظهرت هذه الأخيرة نتيجة المتغيرات المتلاحقة التي شهدتها العالم في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية وما أدت إليه من تدفق واسع في المنتجات والخدمات الجديدة وخصوصا أن العالم أصبح قرية صغيرة في ظل احتدام المنافسة وارتفاع مستوى تطلعات المستفيدين من أجل الخدمات المقدمة. وهناك عدة عوامل ساعدت في دفع عولمة الأعمال، منها انتشار الشركات الضخمة أو ما يعرف بالشركات متعددة الجنسيات وتدويل أسواق رأس المال، مما أوجد ضغوطا ساهمت في العمل على تنسيق وتوحيد المتطلبات التي تضعها الهيئات الحكومية المسؤولة عن تنظيم الأمور المالية. وسوف تركز هذه الورقة على العولمة المحاسبية باعتبار أن المحاسبة كانت تعرف تقليديا بأنها "لغة الأعمال والتجارة". ففني ظل العولمة تتسارع حركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود، وتزداد الحاجة يوما بعد يوم لإيجاد الوسائل أمام قطاعات الأعمال، والجهات المنظمة لها، وكذلك جمهور الناس لتسهيل وتيسير الإبلاغ عن المعلومات المالية الخاصة بالشركات وقطاعات الأعمال في لغة واضحة ومفهومة للجميع.

من هنا نشأت الحاجة إلى وضع معايير محاسبية عالمية فالمعايير هي الوسيلة التي تجعل المحاسبة لغة موثوقة تمثل القطاعات خير تمثيل. وبدونها لن يكون بمقدور الأشخاص الذين يدرسون التقارير المالية أن يضمنوا سلامة التقارير والاطمئنان إليها، وإنما تعطي صورة واضحة عن الوضع الفعلي للمؤسسة التي يتحدث عنها، أو أن يخرجوا بتفسيرات موثوقة لتلك التقارير دون معرفة الأسس التي تم الاستناد إليها عند إعداد هذه التقارير¹.

1.I- إشكالية الدراسة:

إن المحاولات الحثيثة الرامية إلى توطين وترسيخ مفهوم المحاسبة الدولية ومعاييرها في الشركات الدولية بصفة عامة، والجزائرية بصفة خاصة، أخذت حيزا كبيرا من اهتمامات المنظمات المهنية في تلك الدول بإعادة النظر في أنظمتها المحاسبية ومحاولة تكييفها مع ما هو معمول به دوليا، وفي الجزائر تم استحداث النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يمكن من خلاله تحقيق أهداف هذه الشركات، وشرع في تطبيقه بداية من 2010. وبناء على ما تقدم يبرز أمامنا التساؤل التالي:

فيما تتمثل تحديات العولمة المحاسبية في الجزائر؟

وينبع هذا التساؤل من حقيقة مفادها أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يجب أن يتوفر له بيئة ذات خصوصية ملائمة، وباعتبار أن النظام المحاسبي المالي تم إعداده بالتوافق مع هذه المعايير فيجب أن تتمتع البيئة الجزائرية بالجاهزية المناسبة.

2.I- أهمية الدراسة وأهدافها:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع حيث أن العولمة كان لها تأثير واضح وكبير على مختلف النواحي الاجتماعية، الثقافية، السياسية والاقتصادية، وخاصة المحاسبية التي شهدت تطورا ملحوظا بزيادة درجة العولمة.

وتهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى للإجابة عن مشكلة البحث، بالإضافة إلى تحقيق أهداف أخرى تتمثل في:

- التعريف بالعولمة المحاسبية؛
- تقديم الأسباب التي دفعت إلى التوجه نحو عولمة المحاسبة؛
- التعرف على أهم التحديات والصعوبات التي تفرضها العولمة على النظام المحاسبي في الجزائر.

2.I- منهجية وهيكل البحث:

نظرا لكون الدراسة نظرية، فقد تم إعدادها للوقوف على صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي باتباع المنهج الوصفي، من خلال الاستعانة ببعض الكتابات التي تناولت موضوع عولمة المحاسبة، وتوظيفها لتحقيق أهداف الدراسة.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهدافها تم تقسيم البحث إلى:

- ماهية العولمة المحاسبية؛
- انعكاسات جهود المنظمات الدولية والاقتصادية والمحاسبية على عولمة المحاسبة؛
- عولمة المحاسبة في الجزائر وتحدياتها.

II - ماهية العولمة المحاسبية:

إن الدخول في عصر الحداثة أصبح خياراً لا رجعة فيه ومن يتخلف عنه يفوته القطار ويصبح مهمشاً وربما يخرج من التاريخ، لأن رياح التغيير والإصلاح والتحديث ستدخل المجتمعات ليس من أبوابها الخلفية، كما كان يحدث في السابق، وإنما من أوسع أبوابها، وتصبح ممارسة لتغيير نمط الحياة وطرائق التفكير والعمل والسلوك بما ينسجم وروح العصر وبالتالي تكوين القدرة على مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة وثورة المعلومات الإلكترونية والسيطرة على الوجود وتحويل الإمكانيات المتاحة إلى قوة ديناميكية مبدعة تستطيع التحكم بآلياتها المتعددة². وسوف يهتم هذا المحور بعرض مفهوم العولمة بصفة عامة، أهدافها ثم عولمة المحاسبة.

II-1 مفهوم العولمة:

تعد العولمة إحدى الظواهر الكبرى ذات أبعاد ومظاهر متعددة اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية وقيمية،...، وهناك عدد كبير من التعريفات لمفهوم العولمة، نظراً إلى اختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها الباحثون إلى العولمة، وكذلك اختلاف بيئاتهم التي يعيشون فيها، أو الأيديولوجية التي يؤمنون بها، أو المستوى الثقافي الذي يتمتعون به³. وفيما يلي نستعرض بعض التعريفات التي قدمت للعولمة: "العولمة هي محاولة تشكيل حقيقي لإمبراطورية معرفية جديدة تتمثل بنقل الرغبة في الهيمنة والاستحواذ من إطار الدولة الوطنية إلى الإطار العالمي، أو هي طور من أطوار الحضارة الإنسانية المعاصرة تتجاوز الدول والقوميات والثقافات الوطنية لتحل بدلا منها منظومة واحدة"⁴. وعرفت العولمة: "بأنها ترابط المصالح الاقتصادية للدول اعتماداً على بعضها البعض، لتوسيع وتنويع تبادل البضائع والخدمات وتنشيط الحركة الدولية لرؤوس الأموال، وكذلك لتسريع انتشار التقنيات الحديثة فيما بينها وتفتح آفاق جديدة أما المصالح الاقتصادية للدول وتدفع بها لمواجهة الكثير من التحديات"⁵.

كما عرفت أيضاً بأنها: "عملية دمج أسواق الدول المختلفة في سوق عالمية واحدة في جميع المجالات التجارية والمالية والسياسية والثقافية والإعلام والتفانة(التكنولوجيا)، وفي إطار من الحرية الاقتصادية وسيطرة الشركات متعددة الجنسية، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية وقواعد قانونية واحدة، وهو ما يقتضي إلغاء الحدود القومية- وهو ما يعني الانتقال من الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقوميات"⁶. ويعرف صندوق النقد الدولي العولمة بأنه: "التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يفرضه ازدياد حجم التعاون في السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله"⁷.

II-2 أهداف العولمة:

طرح مؤيدو العولمة أهداف علنية جذابة من بينها⁸:

- أن العولمة تهيء الفرص للنمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي؛
- أن العولمة تزيد حجم التجارة العالمية وتنعش الاقتصاد العالمي؛
- أن العولمة تقرب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال، علماً أن الهدف يعني عولمة الاقتصادات العالمية وصبغها بالرأسمالية؛

- أن العولمة تحل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل وانتشار المخدرات وقضايا البيئة، وانتقال الأيدي العاملة من دولة لأخرى.

وهذه الأهداف تنادي بها المنظمات الرئيسية التي تلعب دوراً في العولمة الاقتصادية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، لكنها لم تتحقق على أرض الواقع، نظراً لعدم التزام المنظمات الدولية بما أصلاً، والهيمنة التي تبديها الدول الرأسمالية على هذه المنظمات بما يحقق مصالح هذه الدول، كما يبدو لنا أن سياسات هذه المنظمات تتعارض مع هذه الأهداف المعلنة فرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل يعارض سياسة إزالة دعم السلع المعيشية أو زيادة الضرائب أو الخصخصة، وما يترتب عليها من بطالة أما معارضة العولمة فيرون أن للعولمة الاقتصادية أهداف خفية تتمثل في هيمنة الدول الرأسمالية على الاقتصاد العالمي، باستخدام الشركات المتعددة الجنسيات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وفرض توسيع النظام الربوي وربط اقتصاديات

الدول المتخلفة باقتصاديات الدول الرأسمالية، والسيطرة على الدول النامية بقصد نهب مواردها وثرواتها والقضاء على الهوية الثقافية والوطنية للإنسان، وتغيير مفهوم الأسرة القائم على القيم الاجتماعية الفطرية وإضعاف دور الدولة

II-3-3 عولمة المحاسبة:

تتفاعل المحاسبة مع البيئة الخارجية، تستقبل وترسل لها المعلومات وتتأثر بالتطورات الخارجية، وهناك نوعين من العولمة، هما:
II-3-1 العولمة غير التحكيمية (العالمية): المحاسبة علم يستند إلى حقائق ومفاهيم وبديهيات كبقية العلوم الأخرى وتتسم بالاتصال والترابط وتبادل المعلومات فهي عالمية لأن تبادل المعلومات سمة العصر المميزة، فإن العالمية هي سمة كل العلوم والمعارف، وأن العولمة القائمة على التعاون والتنسيق وتبادل الأفكار والمعلومات ضروري لكل بلد ومفيد لكل الأطراف، فالمحاسبة ذات جذور تاريخية من البابليين فالعرب والمسلمين ثم الايطاليين ثم الانجليز وأخيرا الأمريكيين، وهناك ثلاثة عوامل أدت إلى تدويل علم المحاسبة هي¹⁰ :
 - الطبيعة الدولية لبعض المشاكل المحاسبية فالتجارة الدولية وعمليات الشركات متعددة الجنسية والاستثمارات الأجنبية وعمليات الأسواق المالية الدولية كلها أدت إلى تدويل المحاسبة؛
 - أصبحت المحاسبة تخصص علمي كالطب بعد أن كانت مجرد قواعد عامة فكل العلوم الأولية تنتشر بطبيعتها في جميع البلدان؛
 - التاريخ المحاسبي تاريخ دولي تراكمي فالإرث المحاسبي هو إرث دولي.

هذا الاتجاه من العولمة إيجابي حيث يستفيد الآخريين من تجارب الغير وهذه العولمة سمة بديهية بين البلدان ولا بد منها.

II-3-2 العولمة التحكيمية (التعولم): وهي فرض السيطرة والهيمنة لبعض الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول الأخرى بما يحقق مصالحها من خلال أذرع العولمة (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، شركات متعددة الجنسية، الخ). ويمكن عد ظاهرة العولمة من أهم الظواهر التي أثرت على المحاسبة وخصوصا في مجال وضع المعايير والإجراءات المحاسبية وعلى مستوى العديد من بلدان العالم، إذ قد أدت هذه الظاهرة الكثير من الجهات المختصة في مجال المحاسبة نحو إصدار قواعد أو معايير تنساق إلى ما يعزز هذه الظاهرة¹¹.

كما أن نشاط المؤسسات الاقتصادية العالمية يضع ضغوطا على المحاسبين والمراجعين لعولمة المحاسبة والمراجعة ومحاولة تطوير معايير دولية للمحاسبة والمراجعة لخدمة الأنشطة الاقتصادية للشركات العالمية. فأنشطة الشركات العالمية قد جلبت معها تغيرات في البيئة المحاسبية، ومن ثم جلبت معها حاجة إلى توافق النظم المحاسبية في الدولة مع المتطلبات العالمية، ولا بد أن تتطور المحاسبة مع هذا التطور¹².

III- انعكاسات جهود المنظمات الدولية الاقتصادية والمحاسبية على عولمة المحاسبة

بعد تقديم مفهوم العولمة المحاسبية يهتم هذا المحور بعرض كيفية تأثر المحاسبة بظاهرة العولمة وأهم الأسباب التي أدت إلى عولمة المحاسبة. فهناك جملة من العوامل دفعت بالمحاسبة نحو العولمة والتأثر بها، وبعض هذه العوامل كان سببا في الدفع نحو العولمة أو ما يعرف بعولمة المحاسبة، ويمكن إجمال هذه العوامل بالآتي¹³ :

III-1 المنظمات الاقتصادية الدولية:

في نهاية الحرب العالمية الثانية أنشأت الدول الغربية مؤسستين مهمتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتلا ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية بعد نصف قرن تقريبا، ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي. وهذه المنظمات تسيطر عليها الدول الصناعية وتوجهها لتحقيق مصالحها وعلى رأسها عولمة الاقتصاد الدولي، وفي الوقت نفسه إضعاف الدول النامية في تلك المنظمات لتصبح عاجزة عن تمثيل نفسها تمثيلا جيدا، وقد انعكس هذا التأثير على المحاسبة بصورة مباشرة من خلال إلزام الدول المقترضة من هذه المنظمات (صندوق النقد الدولي) بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مؤسساتها، وهذا الأمر أدى إلى أن تنساق هذه الدول نحو المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها رغما عنها.

أما عن علاقة المنظمة العالمية للتجارة بالمحاسبة، فإن مبادئ هذه المنظمة هو مبدأ الشفافية والمقصود به توفير المعلومات المتعلقة بالسياسات والإجراءات والأنظمة والقوانين الاقتصادية، ويهم المهنة المحاسبية اتفاقية الخدمات المالية والمهنية كتحقيق الحسابات والانضمام إليها، وهو أن يتم توفير بيانات مالية موحدة¹⁴.

III-2 العقوبات الاقتصادية:

تفرض هذه العقوبات من طرف الدول الغربية الكبرى على بعض الدول لتحقيق أهدافها في عولمة الاقتصاد العالمي، بحجج كثيرة منها انتهاك حقوق الإنسان أو مكافحة الارهاب أو الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية وفرض تطبيق أنظمة معينة وغيرها. وهذا ما حصل عندما ألزمت الكثير من الدول وخصوصا النامية منها بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بحجة أن معاييرها الوطنية أو المحاسبة الوطنية متخلفة ولا تصلح في الواقع الاقتصادي الجديد الذي تفرضه على العالم.

III-3 الشركات العالمية:

وتسمى بالشركات متعددة الجنسيات التي عملت على عولمة النشاط الإنتاجي بآليتين مهمتين هما التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أدى دعم سياسات المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى هذا الأمر، ويلاحظ أن كثيرا من البلدان لا تسمح للشركات العالمية أن تدخل تلك البلدان إلا بعد أن تقوم بتقديم التقارير المالية السنوية التي يجب أن تكون معدة وفقا لمعاييرها أو المعايير المحاسبية الدولية.

III-4 تدويل أسواق رأس المال:

توجد في العديد من بلدان العالم المتقدمة أسواق مالية وهذه الأسواق المالية يتم تداول بعض الأدوات كالأسهم والسندات والعملات وغيرها ولغرض الدخول في هذه الأسواق من قبل المستثمرين والشركات فإنه يتطلب منهم الايفاء بشروط تلك البلدان ومثال على ذلك ما تطلبه هيئة الأسواق المالية الأمريكية (SEC) بضرورة أن تتبع الشركات الأجنبية المعايير المحاسبية الأمريكية في إعداد القوائم المالية لتلك الشركات.

III-5 الاتحادات الاقتصادية الدولية:

ومن أمثلة ذلك الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تشمل أمريكا وكندا والمكسيك، وهذه الاتحادات فرضت على الدول النامية سياسات اقتصادية رأسمالية تصب في مصلحة تلك البلدان وتؤدي إلى عولمة اقتصاديات بعض الدول.

III-6 وسائل الاعلام والانترنت:

أحدث التقدم في وسائل الاعلام والانترنت ثورة كبرى في حياة الناس الأمر الذي أدى معه إلى سرعة انتقال المعلومة والخبر إلى كافة أرجاء العالم وهذه العملية أتاحت سهولة انتقال الأفكار وتحرر التجارة وازديادها باستمرار وعدم وقوف الفكرة أو السلعة ضمن نطاق بلد واحد. وهذا أيضا أثر في المحاسبة بانتقال الأفكار وتأثر الآخرين بالأفكار الجديدة وهذا ما يمكن ملاحظته، فعند تأليف أي بحث أو كتابة موضوع محاسبي فإنه لا بد أن يلج الباحث الانترنت ويبحث عن المعلومة التي يمكن أن يستفاد منها في بحثه.

III-7 الهيئات المحاسبية الدولية:

يعد التوافق المحاسبي الدولي وجه من أوجه التدويل والعولمة فالتوافق المحاسبي الدولي ينطلق من التوحيد والتنوع في ذات الوقت ومن التشابه والاختلاف أيضا فهو عبارة عن تسوية عامة لزيادة التوحيد المحاسبي من جهة وتخفيض التنوع والاختلاف من جهة أخرى على المستوى الدولي للوصول إلى معايير محاسبية تمثل القاسم المشترك لدول العالم، فهو زيادة الاتساق للتطبيقات المحاسبية بتطوير معايير موحدة¹⁵. وهناك عدد لا بأس به من الدول توجد لديها معاييرها المحاسبية الخاصة بها، فبعض الدول مثل أمريكا وبريطانيا لديها العديد من المعايير المحاسبية على مدار الزمن، وهي معايير صادرة عن الهيئات المحاسبية الوطنية ويلتزم بها عدد لا يحصى من الشركات. ودفعت هذه البلدان وخصوصا أمريكا دولاً كثيرة إلى تبني هذه المعايير من خلال التأثير على وضع المعايير المحاسبية الدولية، إذ نجد أن أغلب المعايير المحاسبية الدولية هي مطابقة تماما للمعايير المحاسبية الأمريكية¹⁶.

ومما تقدم يمكن ملاحظة أن فكرة تأثير العولمة على المحاسبة قد جاءت في جانبين¹⁷:

- الأول هو التعليم المحاسبي فكما هو معروف فإن المحاسبة والمتبع لتاريخ نشوئها وتطورها يلاحظ أنها قد أصبحت سلعة مستوردة من الدول المتقدمة، وهذه السلعة هي ضمن البلدان المستوردة تمثل ظاهرة قد لا تنساق أو تنسجم مع ثقافات تلك البلدان،

على اعتبار أن المحاسبة متأثرة بالبيئة التي نشأت فيها من حيث الثقافات والاقتصاد والسياسات الحكومية، ووجود نقص في المعرفة والفهم المحاسبي أدى إلى لجوء القائمين على المحاسبة من أكاديميين ومحاسبين مهنيين ومشرعين إلى اللجوء إلى المعرفة المحاسبية الدولية وتطبيقها على ما قد ينسجم في بعض أجزائه مع واقع البلد.

- أما الثاني: فهو التأثير في وضع المعايير المحاسبية، حيث يمكن ملاحظة أن قبول المعايير المحاسبية لدى المستخدمين يعد أحد الخصائص المتوخى توافرها في المعايير المحاسبية، وهذا القبول ذو مدلول نسبي، بمعنى أن حدود قبول المعايير ستضيق أو تتسع طبقاً لضيق أو اتساع قاعدة المستخدمين. وفي هذا الصدد توجد عدة عوامل تبين الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية منها:

- المقارنة: يعتمد صنع القرارات على المفاضلة بين البدائل التي تقتضي وجود معلومات معدة بموجب أسس موحدة، وإذا كان هدف المحاسبة الرئيس تقديم معلومات مفيدة في عملية صنع القرارات، فإن المعايير تسهل هذه المقارنة بتوحيد أسس إعداد تلك المعلومات؛

- الكلفة: عندما تعد المعلومات وفقاً لطرائق محاسبية متنوعة، يضطر متخذ القرار إلى إتباع طريقة لتوحيد أسس إعدادها، مما يحمله كلفة المعالجة التي يمكن توفيرها إذا ما كانت المعلومات معدة على أسس موحدة،

- المستثمرون: فهم بحاجة إلى إجراء المقارنات بين النشاطات التي يمكنهم الاستثمار فيها في مختلف البلدان، وهذا ما توفره المعايير المحاسبية الدولية.

ومن المعروف أن هناك عدة تأثيرات للعملة على المحاسبة في العديد من الجوانب، إلا أنه يمكن ملاحظة تلك التأثيرات بصورة مباشرة على المعايير المحاسبية الدولية والتي يمكن عددها الأداة التي تمسك بها العمولة للتأثير في المحاسبة من خلال كون المحاسبة مطلوبة في جميع البلدان بوصفها خدمة مهنية، ومن هذا المنطلق فإن العديد من البلدان إما يخضع إلى شروط واتفاقيات مع منظمات عالمية أو يسعى إلى تطوير مهنة المحاسبة. وقد أدى هذا وساعد على الانتشار الواسع والكبير لعمولة المحاسبة من خلال معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ويعود السبب في هذا الانتشار إلى:

- غياب المعايير المحاسبية الوطنية؛

- تصديق الادعاء بأن معايير (IASB) هي من النوع عالي المواصفات من دون أن يعرف أحد ما هي الأسس المنطقية السليمة لتمييز المعايير العالية المواصفات من تلك التي مواصفاتها غير عالية.

- مجرد القول بأن هذا البلد أو ذلك يواكب التطور والسير في ركب الحضارة، فكل شيء "دولي" أصبح يشير إلى العصرية أو الحداثة، فهو إذن انعكاس لعامل سيكولوجي تولد من عقيدة مفادها بأن ما هو دولي لا بد أن يكون مفيد وعالي المواصفات دون البحث والتحليل والانتقاد، فهناك افتقار تام لاختبار صحة منفعة ما هو "دولي" ضمن عملية عقلية رشيدة وبالتالي فهو أشبه بالمسلمة التي اعتقد خطأ بأنها بيئة بذاتها، وبالتالي لا تحتاج إلى برهان أو وضع تفسير لها.

- الدعم المطلق لمعايير (IASB) من قبل بعض المنظمات الدولية ذات التأثير على السياسات المحاسبية في كثير من بلدان العالم ومنها المنظمة الدولية لبورصات الأوراق المالية (IOSCO) التي تستطيع أن تفرض على هيئات الأوراق المالية في بلدان العالم المختلفة استخدام معايير (IASB) في الكشوفات المالية للشركات المسجلة لديها، والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والذي يستطيع أن يوعز إلى المنظمات المهنية وبالذات التدقيقية أن تفرض على الشركات التي يقومون بتدقيقها أن تطبق معايير (IASB).

IV-عولمة المحاسبة في الجزائر وتحدياتها :

بينما تتزايد درجة العولمة على مستوى الاقتصاديات المحلية من خلال تبسيط القواعد وإصلاحات السوق تتزايد الحاجة لإيجاد نقطة تلاقي بين المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية على المستوى المحلي وبين المحاسبة الدولية. ولكن لتحقيق درجة أكبر من الشفافية على المستوى العالمي في إطار المساءلة يجب توافر المؤسسات اللازمة لاقتصاد السوق الحر قبل توقع حدوث هذا التوافق وإذا أريد النمو لأسواق رأس المال في ظل العولمة لا بد من توافق مبادئ المحاسبة العامة المحلية ومعايير المحاسبة الدولية¹⁸.

ويعتبر النظام المحاسبي جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي لبلد ما، وهو معني بالتغيير الاقتصادي الحاصل وكذا التكيف لكي يتوافق مع المعايير والقواعد المحاسبية الدولية التي تنادي به الهيئات الدولية وعلى رأسها مجلس المعايير الدولية للمحاسبة (IASB)¹⁹. إن ما تتعرض له مهنة المحاسبة من التغييرات والتأثيرات الدولية، والتوجه نحو العولمة فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية أدى بالجهات المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر باستشعار التأثيرات المستقبلية لهذا التوجه والعمل على صياغته والمشاركة فيه، حيث قامت بخطوات فعلية للدخول في هذا التوجه العالمي.

ولقد تجسدت خطوات التوجه نحو العولمة المحاسبية في الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي SCF الذي يتوافق ويتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS. حيث قام المشرع الجزائري بإصدار القانون رقم 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007 المتضمن نظام المحاسبة المالية (SCF) والذي شرع في تطبيقه في 01 جانفي 2010، كما تعزز هذا القانون بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون السابق، وقامت وزارة المالية بإصدار قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الصادر في 25/03/2009 في العدد رقم 19 للجريدة الرسمية. ويعتبر هذا الإطار القانوني لمعالجة المحاسبة وفقا لنظام المحاسبة المالية SCF. وسوف يهتم هذا المحور بتقديم أهم متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يندرج ضمن سياق عولمة المحاسبة في الجزائر، ثم عرض جوهر التحديات التي تعترض تطبيق هذا النظام.

IV-1-1 متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات بكفاءة وفعالية يجب أن تتوفر مجموعة من المقومات في هذه المؤسسات، أهمها المورد البشري الكفاء والمؤهل الذي يمكن أن يتأقلم مع عملية التغيير الجذري للنظام المحاسبي، لكن هذا المورد يتطلب من هذه المؤسسات ضرورة تكوينه وفقا لمتطلبات هذا النظام، إضافة إلى الموارد التقنية والتكنولوجية. وبلا شك فإن هذه العمليات سوف لن تكون بدون كلفة للمؤسسات، مما يتطلب موارد مالية كفيلة بتوفير تلك الموارد.

IV-1-1-1 التكوين والتعليم المحاسبي: هو أهم ما يجب التكفل به في البداية، ويجب أن يكون موجه لفائدة العاملين باختلاف مستوياتهم في المسؤولية والأداء. ويجب التركيز قدر الإمكان على نوعية التكوين الموجه لكل فئة من العاملين في مجال المحاسبة على حد، والقائم على الدراسة العملية والمحاكاة. كما يجب تدريبهم على برامج الإعلام الآلي (Logiciels) واختيار هذه البرامج وإخضاعها للتجربة وتدريب العاملين عليها بشكل جيد. كما يجب أن يتعدى هذا المستوى العملي، وذلك باعتماد إستراتيجية تكوين طويلة المدى تسعى المؤسسة من خلالها لترسيخ الثقافة المحاسبية الجديدة المستندة للممارسة الدولية للمحاسبة على أساس المعايير الدولية وهذا من شأنه أن يستغرق وقتا طويلا يجب أن تستغله المؤسسة كذلك في الانفتاح على الجامعة لاستقطاب المترشحين وتمكينهم من فرص تكوين قد تكون ثمينة للطرفين وذات منفعة لهما²⁰.

وتعتبر عملية التكوين والتدريب مكلفة جدا بالنسبة للمؤسسات، لأنها ليست عملية رسكلة بسيطة بل هي عملية تكوين وتدريب العاملين في مجال المحاسبة على نظام لم يعهده من قبل. كما أن الإطارات المتخصصة في هذا النظام غير موجودة في الجزائر، وإن وجدت فهي قليلة. مما يستدعي استخدام الإطارات المتخصصة الأجنبية التي تتطلب مبالغ مالية ضخمة²¹.

أما فيما يخص التعليم المحاسبي، فتعد مؤسسات التعليم في مقدمة الجهات المسؤولة عن إعداد محاسبين مؤهلين بالمهارات العلمية والعملية التي تمكنهم من مزاولة المهنة، وذلك من خلال ما ينبغي أن تكون عليه في وضعها وتبنيها ومواكبتها لأساليب التعليم المبنية على الكفاءة في الإعداد المهني، أي تلك التي تركز على إكساب المتعلم القدرات والمهارات المهنية. كما يتطلب الأمر من هذه المؤسسات الانتقال من الأسلوب التقليدي في التعليم إلى أسلوب نقل المهارات والتي دعت المنظمات المهنية وأبرزها الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى ضرورة التحرك ضمن هذا الاتجاه بمعنى أن المهارات التي يتم تطويرها خلال المراحل التعليمية المختلفة، يمكن أن تفيد مكتسبها عند انتقاله إلى مرحلة العمل، وبالتالي فإن هذا المفهوم يمكن من معرفة المهارات المطلوبة في العمل، ثم دمجها في البرامج التعليمية، فضلا عن أن هذه المهارات المطورة بعد ذلك عمليا يمكن أن ينقلها المحاسب عند تنقله بين بيئات العمل المختلفة²².

IV-1-2 المتطلبات التقنية والتكنولوجية:

إن استحداث أو تثبيت أي نظام جديد يتطلب مجموعة من المتطلبات التقنية والتكنولوجية الحديثة التي تتلاءم مع هذا النظام من برمجيات مثل نظام المحاسبة الإلكتروني الذي يجب على المؤسسة استحداثه، أنظمة المعلومات الداخلية والخارجية، أنظمة الاتصالات ذات التقنية العالية، وهذا كله يتطلب غلاف مالي معتبر²³.

IV-1-3 متطلبات تجديد الأنظمة الفرعية: تتطلب عملية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي إعادة تكييف مختلف الأنظمة الفرعية (نظام المشتريات، نظام المبيعات، نظام التسويق، التخزين،... الخ) مع هذا النظام فمثلا نظام الأحمور كان يعتمد كلياً على النظام المحاسبي السابق يستخلص كل المعلومات منه، بالإضافة إلى النظام الجبائي الذي تم فصله عن النظام المحاسبي بتطبيق النظام المحاسبي المالي، بحيث يتطلب الأمر إعادة تحديث أو تطوير أو تجديد هذا النظام في حد ذاته، وهذا بطبيعة الحال له كلفة معتبرة تؤثر مباشرة على طاقات المؤسسة والدولة ككل²⁴.

IV -2 التحديات التي تواجه النظام المحاسبي المالي:

- من خلال ما تم عرضه من متطلبات التطبيق للنظام المحاسبي المالي يلاحظ أن هذه المتطلبات تطرح العديد من التحديات والصعوبات يمكن إيجازها فيما يلي²⁵:
- النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية والتي وضعت على مقياس وخصائص اقتصاد الدول المتقدمة، والتي تختلف كثيرا عن خصائص البيئة الاقتصادية الجزائرية؛
- عدم وجود سوق مالي نشط، إذ يرتبط الإفصاح بالدرجة الأولى بالشركات المدرجة في البورصة، فهذه الشركات لها مخفزات تجعلها تبتعد لتقديم كل المعلومات التي ترى فيها فائدة، وتمثل هذه المخفزات في رغبة الشركات في جذب المستثمرين ورفع حجم التداول على أسهمها، وهذا الأمر غير متوفر في الجزائر؛
- سيطرة المصارف العمومية على خارطة القطاع المصرفي وضعف أدائها مما لا يتلاءم مع متطلبات التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية؛
- البيئة الثقافية الجزائرية تختلف كثيرا عن البيئة الثقافية التي أعدت المعايير المحاسبية الدولية لأجلها، خصوصا فيما تعلق بالربا والمعاملات المالية؛
- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول غير المتداولة، إذ تحدد هذه القيمة في ظل المنافسة العادية وحيارة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية؛
- عدم ترابط تبنى النظام المحاسبي المالي بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة، والنظام الجبائي من جهة أخرى، وكمثال إذا أخذنا قرض الإيجار في الأصول وإدراج الإهتلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام، فإن النظام الجبائي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج الإهتلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط، كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأس مالها الاجتماعي، غير أن النظام المحاسبي المالي يعتبره عنصرا هامشيا، فهو عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاوله نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي؛
- بطيء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين، فما زالت أغلب المقررات المحاسبية المدروسة في الجامعات ومعاهد التكوين يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد وهذا راجع أساسا إلى غياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته؛
- الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات في حالة تغير الطرق المحاسبية لإعادة تأهيل محاسبها، حيث تقوم بدفع مبالغ كبيرة قصد تكوينهم بما يتلاءم مع المتطلبات الجديدة للنظام المحاسبي المالي.

V - الاستنتاجات والتوصيات :

لقد ناقشت هذه الورقة البحثية تحديات العولمة المحاسبية في الجزائر، حيث تجسدت هذه الأخيرة في تبنى وتطبيق النظام المحاسبي المالي والصعوبات التي واجهت هذا التطبيق، وبعد عرض حيثيات وجوانب هذا الموضوع، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- تعتبر العولمة الاقتصادية أو عولمة الأعمال والتجارة من أهم أنواع العولمة، ولغتها هي المحاسبة، وهذه الأخيرة مطلوبة في جميع البلدان بوصفها خدمة مهنية؛
 - لعبت المنظمات الدولية الاقتصادية على رأسها المنظمة العالمية للتجارة، وكذا المحاسبية وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة دورا بارزا في التوجه نحو عولمة المحاسبة، وتدويل الممارسة المحاسبية؛
 - تعتبر معايير المحاسبة الدولية بمثابة استجابة مباشرة لآثار العولمة على المحاسبة؛
 - يعتبر إصدار النظام المحاسبي المالي الذي تم اعداده بالتوافق مع معايير المحاسبة الدولية بمثابة استجابة للعولمة المحاسبية في الجزائر؛
 - رغم حوالي عشر سنوات من التطبيق، لم يخلو النظام المحاسبي المالي في الجزائر من الصعوبات والتحديات إلى الآن؛
 - ارتفاع التكاليف الناجمة عن التطبيق سواء ما تعلق بتكوين المحاسبين، أو برمجيات النظم المحاسبية...، وهو أحد الأمور التي تعيق التطبيق الكفء والفعال للنظام المحاسبي المالي؛
 - عدم ملاءمة البيئة الجزائرية لتطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية، مثل عدم وجود سوق مالي نشط وصعوبة تحديد القيمة العادلة وغيرها؛
 - عدم تحديث القانون التجاري الجزائري والنظام الجبائي بما يتماشى مع التعديلات التي مست المحاسبة في الجزائر؛
 - عدم مسايرة التكوين والتعليم المحاسبي في الجزائر للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي.
- وفي ضوء الاستنتاجات المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات:
- الاهتمام بالمحاسبة وإعطائها أهمية باعتبار أنها لغة الأعمال ووسيلة لجلب الاستثمارات الأجنبية؛
 - ضرورة تعديل نصوص القانون التجاري والجبائي بما يتماشى مع التطورات والإصلاحات الاقتصادية والمحاسبية التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة؛
 - ضرورة تطوير أساليب التكوين والتعليم المحاسبي، وإعادة صياغة البرامج التعليمية الجامعية المتعلقة بالمحاسبة والمحاسبة الدولية في الجزائر؛
 - وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنه في حال أن المشرع لم يعمل جاهدا على تلافي التحديات المستقبلية، فإن الوقوف على الأطلال لن ينفع حينئذ.

- الإحالات والمراجع :

¹ طلال أبو غزالة(1997)، نحو عولمة مهنة المحاسبة، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة الامارات العربية المتحدة، العين، الامارات العربية المتحدة، ص4.

² إبراهيم الحيدري(2014)، تحديات العولمة وخيار الحداثة، مقال على الخط:

<http://www.alhayat.com/article/598889/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB%D8%A9>

(تاريخ الزيارة 2019/08/01).

³ عبد العزيز منصور(2009)، العولمة والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 25(2)، ص 561.

⁴ فلاح كاظم المحنة(2002)، العولمة والجدل الدائر حولها، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص 10.

⁵ منال جبار سرور(2008)، الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة للعولمة وتأثيرها على المحاسبة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 14(49)، ص 212.

⁶ محمد عجيلة(2012)، العولمة المحاسبية والنظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، الجزائر: جامعة عمار ثلجي الأغواط،

- ⁷ فتيحة بقطاش (2011)، دوافع توحيد معايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 2.
- ⁸ أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، (2011)، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون، ص ص 66-67.
- ⁹ منال جبار سرور، مرجع سبق ذكره، ص 215.
- ¹⁰ نفس المرجع، نفس الصفحة.
- ¹¹ ماهر علي الشمام (2012)، العولمة والمحاسبة: التأثير المتبادل، مجلة تنمية الرافدين، 34(106)، العراق، ص 140.
- ¹² محمد عجيلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-114.
- ¹³ ماهر علي الشمام، مرجع سبق ذكره، ص ص 143-146.
- ¹⁴ منال جبور سرور، مرجع سبق ذكره، ص 215.
- ¹⁵ نفس المرجع، ص 217.
- ¹⁶ ماهر علي الشمام، مرجع سبق ذكره، ص 144.
- ¹⁷ نفس المرجع، ص ص 145-146.
- ¹⁸ ميعاد حميد علي، حليلة عيدان حليحل (2010)، أثر العولمة على السياسات والتطبيقات المحاسبية ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، 5(13)، العراق: جامعة بغداد، ص 74.
- ¹⁹ جمال عمورة (2009)، الإهتلاكات وتدهور قيم الثبنيات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البلدة، ص2.
- ²⁰ مدني بن بلغيث (2009)، النظام المحاسبي المالي الجديد (NSCF) وبيئة المحاسبة في الجزائر ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البلدة، ص5.
- ²¹ كتوش عاشور (2009)، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الجزائر، ص 305.
- ²² عبد الله سليمان بن صالح (2014)، تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، المؤتمر العربي السنوي الأول حول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، بغداد، ص 17.
- ²³ كتوش عاشور، نفس المرجع، ص ص 305-306.
- ²⁴ نفس المرجع، ص 306.
- ²⁵ عبد الكريم نعيمجي (2017)، مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة وجباية مجمع الشركات: دراسة ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في إدارة المنظمات، تخصص محاسبة ومراقبة تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص ص 63-64.